

منها فلا يحمل في هذا التباين على ظاهره على وجه لا يمكن الجمع وإن كان  
 الثالث قد شبه أحدهما بالآخر وهو بعيد سماعاً <sup>(١) قوله</sup>  
 بمقلدين حيث قد يحكى أحدهم في كتابه أشياء يتوهم المسترشد أماماً خونة  
 من نصوص الإمام أو ما تنق الاصحاب على نسبتها إلى الإمام من هباله ولا  
 يذكر الحاكى له ما يدل على ذلك ولا انه اختار له ولعله يكون قد استنبطه  
 أو رآه وجه البعض الاصحاب واحتمل ان هذا الشبه التدليس فان قصد  
 تشبه المولى وان وقع سهواً وجهاً فهو مراتب الشين  
 فان كنت لا تدري تلك مصيبة \* وان كنت تدري فالمصيبة أعظم  
 وقد يحكون في كتبهم ما لا يعتد من صحته ولا يجوز عندهم العمل به وهم  
 الى ذلك تكثير الاقوال لان كل من يحكى عن الامام اقوالاً مستأثرة او يخرج  
 خلاف المنقول عن الامام فانه لا يعتقد الجمع بينهما بل اما التحيز او الوقت  
 او البدل أو الجمع بينهما على وجه يلزم عنه قول واحد باعتبار حالين او محليين  
 وكل واحد من هذه الالاتم خلاف هذه الحكاية عند تعريضها عن حرية  
 مقيدة لذلك وقد شرح احدهم كتاباً يجعل ما يقول صاحب الكتاب المشرح  
 رواية أو وجهاً أو اختياراً للصاحب الكتاب ولم يكن ذكره عن نفسه أو أنه  
 ظاهر المذهب من غير ان يبين سبب شيء من ذلك وهذا الجاهل والجاهل وقد  
 يقول احدهم الصحيح من المذهب او ظاهر المذهب كذا ولا يقول وعندى  
 ويقول غيره بخلاف ذلك فلمن يقلد العامي اذا كان كلامهم يعمل بما يرى  
 فالتمثيل اذا ليس للمعام بل للمصاحب فان هذا المذهب الامام من ثم ان  
 اكثر المصنفين والحاكمين قد يفهمون معنى ويعبرون عنه بلنظ يتوهمون  
 انه واقف بالدين وليس كذلك فاذا نظر احد فيه وفي قول من اتي بلنظ واني  
 بالغرض مما يتوهم انها مسألة خلاف لان بعضهم قد يفهم من عبارته  
 من يشق به معنى قد يكون على وفق مراد المصنف للفظ وقد لا يكون

مؤيدة

٣  
والحاكمين

فيمتص ذلك المعنى في لفظ وجيز في الضرورة يصير مفهوم كل واحد من  
 اللفظين من جهة التنبيه وغيره غير مفهوم للآخر وقد يذكر احدهم  
 في مسألة اجاماً بناء على عدم علمه بقول يخالف ما يعلمه ومن يتبع حكايات  
 الاجماع من يحكيها وطالبه بمستنداتها علم صحة ما ادعاه وربما  
 اتى بعض الناس بلنظ يشبه قول من قبله ولم يكن اخذ منه فيظن انه  
 اخذ منه فيحمل كلامه على محل كلام من قبله فان مرأى مغاير له نسب الى  
 السهو والجهل أو بعد الكذب ان كان او يكون اخذ منه واتى بلنظ يخاطر  
 مدلول كلام من اخذ منه فيظن انه لم يأخذ منه فيحمل كلامه على غير محل من  
 اخذ منه فيحمل الخلاف فيما لا خلاف فيه او الوفاق فيما فيه خلاف وقد يقصد  
 احدهم حكاية معنى الفاظ الغير وربما كانوا ممن لا يرى جوارح نقل المعنى  
 دون اللفظ وقد يكون فاعل ذلك من يعالج المنع في صورة الغرض بما ينفي  
 اليه من التحريف غالباً وهذا المعنى موجود في الفاظ اكثر الائمة ممن عرف  
 حقيقة هذه الاسباب ربما مرأى ترك التصنيف اولى الالم يحترق عنها  
 لما يلزم من هذه الحمازير وغيرها غالباً فان قيل هذا الفعل القدماء والى الآن  
 من غير تكثير وهو دليل على الجواز والا امتنع على الائمة ترك الانكار اذا  
 لقوله تعالى (ويبينون عن المنكر) وغيرهما من الكتاب والسنة قلعت  
 الالون لم يفعلوا شيئاً مما اعتناه فان الصحابة لم يقل عن واحد منهم  
 تأليف فضلاً عن ان يكون على هذه الصفة وفعلهم غير ملزم لمن لا يعتد  
 حجة بل لا يكون ملزماً لبعض العوام عند من لا يرى العامي ملزماً بالتزام  
 مذهب امام معين فان قيل انما فعلوا ذلك ليحفظوا الشريعة من  
 الاعمال والاهمال قلنا قد كان احسن من هذا ان يحفظوا ان يدونوا  
 الوظن والالفاظ النبوية وفتاوى الصحابة ومن بعدهم على جهاتها  
 وصفاتها مع ذكر اسبابها كما ذكرنا سابقاً حتى يسهل على المجتهد معرفة مراد

رقي

٣  
ملزماً

1957

العام  
عندي

من نقلها  
سقمه